**البروفسور كميل حبيب**

**اسباب فشل الدولة اللبنانية في الحفاظ على مواردها الطبيعية**

لما كان تشخيص الداء هو اولى خطوات العلاج، عنونت مداخلتي هذه: اسباب فشل الدولة في الحفاظ على مواردها الطبيعية. ولأن التحديد شرط الوضوح، فإنني سوف اتناول العناوين التالية:

1. المنظومة الطائفية
2. النهج التوافقي للحكم
3. الفساد... الطامة الكبرى
4. اللامسوؤلية في اهدار الوقت

**اولاً: المنظومة الطائفية**:

في لبنان توجد دولة عميقة وعقيمة تخفي في طياتها تحالفات وتسويات بين مصرف لبنان والمصارف والصرافين وقادة الاحزاب الطائفية المرتبطين بالسفارات الاجنبية. وعندما تخلّفت هذه السفارات بعد عام 1990 عن تمويل الميليشيات لجأت هذه الميليشيات الى الدولة تنهب منها عن طريق الصفقات والسمسارات التي لا تحصى ولا تعد.

للدولة العميقة هذه منظومتها السياسية التي لم تنتج الا الازمات والويلات، ولم توفر للبنان الا طبقة من الفاسدين والمفسدين. انها دولة تحكم بدستور غير مكتوب، اما الدستور المكتوب فلا يطبق. وللمزيد من التهكّم والسخرية نشير الى ان اعضاء المنظومة المذهبية تتلاعب بالرموز الدينية لمضاعفة ثرواتهم، ويصرون على ترسيخ حاسم لحقهم التمثيلي كعنوان لحماية اتباعهم. والناس يوظفون بحسب انتمائهم الطائفي. وبكلام آخر، اذا كانت الوظيفة محددة لمذهب معين، تصبح من امتيازات "الزعيم" المذهبي، وله ان يختار الشخص الذي يناسبه. من هنا قول كمال جنبلاط: **لقد عاش النظام طويلاً على تحررية ضبابية بلا قوانين او حدود، ودون قيود اخلاقية وانسانية".**

إن الحكومات المتعاقبة منذ 1990 وحتى اليوم فشلت في اتخاذ قرارات اصلاحية جدية في السياسة والاقتصاد، لأن مثل هذه الاجراءات قد تمس مصالح قادة المذاهب انفسهم. وبكلام آخر، ان تحالف رأس المال ومنظومة الزعامة القبلية هي دوماً بحاجة الى حكومات بلا سياسات، وحكومة تعمل القليل ما عدا احتفاظها بتركيبة البلد السياسية.

هناك اليوم دويلات داخل الدولة اتخذت لنفسها احجاماً مذهبية، مهمتها نهب المال العام. فهناك العديد من الوزارات والمؤسسات العامة والصناديق الانمائية التي طغت عليها الوان مذهبية دون اخرى. ولا بأس من التذكير ان بعض الهيئات لا تخضع لديوان المحاسبة العمومية وليس عندها حتى جداول بقطع الحساب.

خلاصة القول ان المنظومة الطائفية انتجت شيئاً واحداً: حروب وازمات وتخلفاً سياسياً وانهياراً اقتصادياً. فلا استقلالية الدولة تحققت، ولا التآخي والتآلف بين المواطنين تمّا، ولا نال المواطن حقوقه. كل ذلك لأن المنظومة الطائفية الحاكمة بنت نفسها على تكريس الفئوية، وعلى فكرة التوازن بين المذاهب المتناحرة. وتبقى تعابير "الميثاق" و"الوثيقة" تعابير ممجوجة لأنه في ظلهما حصل التعاقد الجهنمي الذي جعل المواطنين، وبخاصة اتباع الحزبية الدينينة، رعايا. إنه التعاقد الجهنمي الذي اوصلنا الى ما نحن فيه الآن.

**ثانياً: النهج التوافقي للحكم**

النهج التوافقي، او بدعة المشاركة المضمونة للطوائف، أدّت على مستوى المؤسسات الى ما يلي:

1. إرضاء الطوائف، أي زعماء الطوائف، على حساب المواطن.
2. قيام تحالف بين الكوتا الطائفية والفساد.
3. تطبيق الحياة السياسية برمتها.

اما اهم القواعد التي طبقت، ولا تزال تطبّق، في حكم لبنان السياسي والاقتصادي، نوجزها على الشكل التالي:

1. اعتبار الوظائف العامة مغانم لزعماء الطوائف ما عطّل مبدأ الكفاءة، وألغى مبدأ المساواة.
2. توزيع المنافع الاقتصادية، حتى عندما تتنكّر في زي خطة انمائية، كأنها اسلوب يتقاسمها الزعماء تبعاً لنفوذهم الشخصي.

في الواقع، يدافع الزعماء السياسيون عن التسوية الطائفية في الحكم، لأنهم بذلك يؤمنون حصتهم دونما اضطرار الى فكر سياسي جديد.

1. ان التعاقد المؤسس للكيان اللبناني، ليس تعاقداً بين الدولة ومواطنيها، بل هو تعاقد بين جماعات مختلفة من حيث الهوية الذاتية لكل منها.

فكيف بالامكان تطبيق مفهوم المواطنة في لبنان ما دام العقد المؤسس للمجتمع اللبناني هو عقد بين طوائف وليس بين افراد؟

1. التوافقية اجراء مؤقت لمعالجة ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة.
2. لم تستطع التوافقية ان تجنب لبنان معاناة حربين اهليتين، ولا يمكنها توفير الآلية الضرورية لحل ازمته الاقتصادية اليوم.
3. توفر التوافقية مخرجاً للتملّص من المسؤولية الوطنية والالتزامات الدستورية.

**ثالثاً: الفساد... الطامة الكبرى**

الفساد بما هو استغلال او اساءة استعمال السلطة من اجل مصالح شخصية، من تداعياته حرمان الدولة من المداخيل او يزيد من النفقات وهو ما يتسبب في تقويض الوضع الاقتصادي. ويحصل ذلك عندما لا تصل الضرائب والرسوم الجمركية الى خزائن الدولة، او عندما تزيد نفقات المشاريع العامة عن طريق التلاعب بالمناقصات او توزيعها على المحاسيب، او عندما تنفق الاموال العامة من دون رقابة مالية مستقلة ومسؤولة. وكانت الخطوة التالية من خلال استبعاد ديوان المحاسبة المسبقة من خلال الاعتماد في تنفيذ المشاريع على مؤسسات عامة غير خاضعة لهذه الرقابة. ثم أنشئت العشرات من المؤسسات العامة غير المنتجة والتي يهدف من ورائها سوى تأمين فرص عمل لمحسوبين على جهات نافذة. وحلّت الوساطة كأداة لتسيير شؤون الناس في الادارة العامة والقضاء، لدرجة لم يعد الراشي يجد حرجاً في التباهي بمشروعية فعلته حتى امام القضاء.

لقد ثبت ان الملفات الكبرى لم تتم اية ملاحقة جادة لتوقيف مرتكبيها. واليكم امثلة عن ملفات لم نعلم خواتيمها:

1. ملف الشركة العقارية لإعمار وسط بيروت (سوليدير)
2. ملف المشتقات النفطية (1999).
3. ملف الطوابع المزورة والمسروقة حتى عام 1996.
4. اموال الصندوق المستقل للبلديات.
5. ملف مافيا الدواء.
6. ملف الاملاك العامة البحرية.
7. ملف هيئة اوجيرو.
8. استجرار الانترنت من قبرص.
9. قطاع الكهرباء.
10. ملف تلوّث مياه نهر الليطاني.
11. ملف انفاق 11 مليار دولار خارج الاصول القانونية.
12. ملف النفايات.
13. ملف مناقصة المعاينة الميكانيكية.

ونسأل: لماذا لم تفتح جدياً هذه الملفات؟

لقد اصبح الفساد في لبنان نمط حياة، ويعود السبب في ذلك ليس فقط الى بنية الدولة ونظامها السياسي، بل ايضاً الى فساد الادارة.

إن اسباب النزف في المال العام يعود الى كون المؤسسات العامة:

1. جاهلة بالعلم الاداري الحديث.
2. عاجزة بحيث تتكدّس المعاملات وتسير ببطء.
3. فاسدة: لا تنجز المعاملة الا اذا حملها سمسار.
4. مفسدة: بحيث يتم إفساد المواطنين بطلب المنفعة المادية والمعنوية.
5. متأخرة: فقدان الكفاءة.
6. مسيسة: يتدخّل السياسيون في التوظيف.
7. ادارة مطيّفة ومذهبية.

**رابعاً: الوقت ثروة عظمى وهدره خيانة عظمى**:

إن تكوين المؤسسات الدستورية يتعطّل لأسباب غير مبررة، ومع هذا التعطيل الذي يستمر اشهر او سنوات سواء لإنتخاب رئيس للجمهورية او لتشكيل حكومة جديدة او لإجتماع الحكومة وتعيين القيادات الادارية المؤهلة.

إن هذه الافعال أدّت لهدر سنوات من عمر الدولة بدون طائل ولا انتاجية، وجعل الدولة تتأخّر في كافة المحافل الاقليمية والدولية. وإننا نضع هذا التأخير غير المبرر بأنه خيانة للأمة والوطن.

**خاتمة:**

 لكل هذه الاسباب فشلت الدولة في الحفاظ على مواردها الطبيعية، لا بل هي اليوم دولة فاشلة.